تصيب» اى التقدير ليكن محمد بنت الله وبقى عملها وابقاء الجر احة بحالها
والتقدير ليكن كقولك قل لم يفعل ومنه قوله تعالى قل لعبادى الذين
امنوا يقيموا الصلوة ومثل به مالك فى شرح الكافية فقال حذف لام
الامر وابقاء عملها مطرد بعد امر يقول ومثله بالاية المتلوة وجائز
فى الاختيار بعد قول غير امر شعر فوله «قلت لبوابه لديه دارها»
تيئذن فاما حموها واما رحالها» اى التيئذن ومختص بالضرورة فيما سواها
انتهى والصحيح الاطلاق لسماعى وهو مقتضى كلام سيبويه التفصيل وبه
جزم ابن الحاجب وقال الاصبح رفع الفعل حينئذ فيقال بضرب زيدا
مراد آبه يضرب فعلى هذا يجوز فى الماضى نحو غفر الله له والمضارع اولى لانه
اشبه بما فيه لام الامر قال والمراد من قوله تعالى نؤمنوا بالله
تؤمنوا به ليغفر لكم قوله تعالى يغفر لكم مجزوما اطلاقا والحق انه من الاية
الف استدل بها الفراء على ان الامر اذا ذهب اليه الاكثرون جاز فيه
جعلها جوابا للامر متسلزم لان لا يتخلف احد من المفعول لجمع الكافة
لان التقدير قل لهم اقيموا يقيموا فعل لهم يقيموا والرافع خلافيه قلت
اشار الى التعقب ازاء الى جواب قد الذى حيث قال والشرط لا يلزم ان يكون
علة تامة للجزاء بعضى يجوز ان يتوقف الجزاء على امر اخر كالتوفيق
هنا واجاب الجمهور عن مالك عن الاية بجواب اخر هو ان الفعل مسند
الى المكلفين على سبيل الاجمال لا الى كل واحد فيجوز ان يكون
التقدير قل لعبادى يقيموا الصلوة يقيموها اكثرهم ثم حذف المفعول
لدلالة المضمر ويجوز ان يكون المراد بالعباد خلص المؤمنين واولياء
لم يتخلف احد منهم عن اقامة الصلوة انتهى **ومثلها** اى مثل لام الامر فى
الجزم لفعل واحد بقطع نظر عن **لا** اى **ذات الطلب** اى الدالة على احد
افسامه الطلب السابق بيانها واحترزنا بقيد الفعل عن لا النافية
اذ لا تطلب فعلا وهى غير عاملة للجزم تنبيه اذا وقع المضارع
بعد لا الطلبية مرفوعا مثل قوله تعالى لا تضارّ بوالدة فمرارة الرفع و
قوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع احدكم على بيع اخيه وقوله ولا يوذى

جارة

جارة فى رواية الثبات اليا، وقوله جاياكم وراياكم لا يظلونكم ولا يقتلونكم
بالثبات نون الرفع فيحمل ذا الرد كله على انها نافية وانه خبر اريد به النفى
وهو ابلغ والتعبير بما اذكر له الشمل من قول لا اله الا الله انهى قلت
علمت على ان فى اضافة التنصيب اليها تجوزا لان الناصب هو المتكلم بواسطتها
وانما عملت الجزم لكونها نكيرة لان الامر من جهة انها للطلب كما
فيضتها من جهة ان اللام لطلب الفعل وهى للطلب تركيبا وتيسر اطلاقها
لان الامر زيدت عليها ما بعد ما انفتحت حلقا ما بعضهم ولبعضهم ايضا هى
لا النافية والجزم بعدها على لغة من يحذف قبلها ويفتح كراهة اجتماع
امثين خلافا للكسائى **وجزمها** الفعل مسندا الى ضمير **غير متكلم** بصيغة اسم
الفاعل من المتعدى مثلكم وهو المخاطب والغائب **فعلب** اى اكثر وهى بها
على السواء كما قال الرضى ولا تختص بالغائب خلافا لما فى الارتشاف واما
جزمها للفعل المسند الى ضمير المتكلم سواء ينى بالجزم او بالنون فقليل جدا
سواء بنى للفاعل او للمفعول لان المتكلم لا ينهى نفسه الا مجازا لتنزيلها
منزلة الاجنبى وما فى الاوضح من التفصيل بين ان يكون فعل المتكلم مبنيا
للفاعل فيمتنع نحو قول الفارعة القريعى «لا اعرفن ربرأ حورا مدامعها»
مرد مجلث على اعقاب اكوار» وقول الوليد بن عقبة «اذا ما خرجنا من
دمشق فلا ابعد» لقلة ابدا ما فى هذا البراهم» وبين ان يكون مبنيا
للمفعول فيحتمل كقوله لا اخرج ولا تخرج بنا يحتمل المفعول فهو كضربنى
لبعضهم وما اشتمل عليه هذا المصراع من زيادة اذا تغرهذا فاعلم بها
اى بلا الطلبية **نصيحة شخط** مذكرا غائبا **بما تقول لا يفعل** بالمثناة
التحتية **وان شخط** مذكرا **مخاطبا** او متكلما غائبا بها **بتاء نصيحت** وقل له
لا تمثل انت او هند بالمثناة الفوقية **وهاكذا** القياس **قياس سائر**
اى بقية **المثل** بضمتين جمع مثال وقد تفتح الميم وتسكن وانت غنى عن سرد
وبقى من تتمة الكلام على عد المضارع مجزوما بلا اذا اجتمع هو والماضى ان
يوافقاه والاصل رحمه الله لخر هذا المبحث وذكر غير مبحث

Copyright © King Saud University